ابن معطي وابن مالك بين التمذهب النحوي واستقلالية الرأي والمنهج

محمد أحيد الشيخ سيدي محمد
مدرسة الدكتوراه: **النص والمناهج**
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط العصرية

بعد أن تمايزت المذاهب النحوية، وتفرق شيوخ النحاة طرائق قددا أثناء المرحلة الأولى لتأسيس النحو وتبلور قوانينه وقواعده، بعد هذا التمايز بدأ التمذهب النحوي يفرض نفسه على النحاة وقاصدي الممارسة النحوية، فكان لزاما على النحوي أن يختار بين المدارس النحوية المدرسة التي تلائم توجهه وتتسق مع رؤاه، وسنحاول في هذا المقال تتبع المذهب النحوي لابن معطي وابن مالك، ساعين إلى الإجابة على تساؤل مؤداه: هل انسجم كلا النحويين مع مذهب نحوي واحد خاصة في ألفيتيهما!! أم أن كلا منهما شق لنفسه طريقا نحويا خاصا يجمع فيه بين المذاهب النحوية المختلفة ويؤاخي بين الرؤى المتباينة مستندا في ذلك إلى شخصية نحوية مستقلة قادرة على الترجيح والاختيار والموازنة ! !

وسنحاول مقاربة هذه التساؤلات من خلال جولة سريعة في تراث كل من الرجلين على حدة مركزين على ألفيتهما بما فيهما من آراء واختيارات نحوية

أولا: ابن معطي بين التمذهب النحوي والشخصية النحوية المستقلة

1ـ من يستقرئ مؤلفات ابن معطي عامة ودرته الألفية خاصة وما أُعدَّ عليها من الشروح يدرك أن لابن معطي شخصيته النحوية المتميزة، حيث أنه انفرد ببعض الآراء التي لم يقل بها غيره، وسنعرض لها بعد الإجابة على السؤال التقليدي المتعلق بموقف ابن معطي من المدارس النحوية: بصرية وكوفية وبغدادية !!

1-1 إن ميول ابن معطي للمذهب البصري تبدو جلية في درته وفصوله، ولعل تصريحه بهذا كان واضحا في أول باب من ألفيته عندما يقول:[1]

واشتق الاسم من سما البصريون ... واشتقه من وسم الكوفيون
والمـــذهب المقـــدم الجلـــي ... دليـــــله الأسماء والسمي

[1] يحي بن معطي، بدون تاريخ، ص 3

ويشرح ابن جمعة البيت الأول بأن البصريين يرون بأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو،[1] والكوفيون يرون أنه من السمة وهي العلامة وأصله عندهم من وسم، والبيت الثاني يوضح بصورة جلية تفضيل ابن معطي وميله للبصريين، إذ ينعت مذهبهم (بالمذهب المقدم الجلي).

وفي الاختلاف بين الكوفيين والبصريين حول المصدر والفعل أيهما الأصل يسجل ابن معطي موقفه بالقول:

واشتق كوفيون أيضا مصدرا — من فعله نحو نظرت نظرا

واشتق منه الفعل أهل البصره — وذا به الذي تليق النصره

إذ كل فرع فيه ما في الأصل — وليس في المصدر ما في الفعل

وردد ابن معطي رأيه هذا في الفصول في قوله: (ودليل حصرها أن المنطوق به، إما أن يدل على معنى يصح الإبار عنه وبه وهو الاسم، وسمي بذلك لسموه على قسيميه، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وسمي باسم أصله وهو المصدر والمصدر فعل حقيقة).[2]

وواضح أن ابن معطي في رأيه هذا في الفصول يؤكد على رأيه في الألفية ويعبر عنه، وقد أورد صاحب نشأة النحو في سرد لمسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ما نصه: (الاسم مشتق من السمو عند البصريين، وقال الكوفيون من الوسم).[3] (والفعل مشتق من المصدر عند البصريين، وقال الكوفيون المصدر من الفعل).[4]

2 – 1– رأيه في باب العطف

مما يؤكد أيضا على بصرية ابن معطي ما نجده من قوله في باب العطف: إنه لا يجوز العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار وفاقا للبصريين،[5] إذ يرى الكوفيون جواز ذلك قال في الدرة:[6]

والمضمر المجرور إن عطفتا — عليه جئ به بما جررتا

نحو به مضى وبالغـــــلام — وشذ منه بك والأيام

---

[1] عبد العزيز بن جمعة الموصلي، 1985، 59/1.

[2] يحي بن معطي، 1977، ص: 150.

[3] محمد طنطاوي، 2005، ص 137.

[4] كمال الدين الأنباري، 1961، 235/1.

[5] كمال الدين الأنباري، 1961م، 463/2.

[6] يحي بن معطي، بدون تاريخ، ص،12. .

قال أبو القاسم الزجاجي: (واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض فإن العطف عليه غير جائز، إلا بإعادة الخافض، كقولك: مررت بك وبزيد، ودخلت إليه وإلى عمرو، ولو قلت مررت به وزيد، كان غير جائز عند البصريين البتة إلا في ضرورة الشعر، وقد قبحه الكوفيون، وأجازوه مع قبحه، قرأ حمزة:[1] (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) بالخفض، عطفا على المضمر المخفوض، والقراء غيره قرؤوا بالنصب عطفا على (الله) عز وجل)[2]، كما نجد ابن معطي في الفصول يقول: (ومن خصائص النداء الترخيم، وهو: حذف آخر الاسم الزائد على ثلاثة أحرف)،[3] ويعقب ابن إياز فيقول: (وقوله: (الزائد على ثلاثة أحرف) هذا معتبر عند البصري، وذلك لأن أقل الأسماء المعربة الثلاثيةُ، وهو الخفيف، فلو رخم لنقص عن أقل الأصول ولأجحف به، وأجاز الفراء ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط، كحسن، نظرا إلى أن تحرك أوسطه قائم مقام حرف رابع، كما في سقر وجمزى. وهو جيد إن ساعده سماع).[4]

3 _ 1- رأيه في باب النداء

يذكر ابن معطي أيضا في باب النداء أنه قد تعوض الميم عن حرف النداء في اسم الله تعالى، فتقول: اللهم،[5] وعلى هذا يعلق ابن إياز أيضا بالقول: (الميم عوض من (يا) عند البصريين، بدليل أنه لا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة).[6]

فالخليل ابن أحمد يقول: (اللهم نداء، والميم ههنا بدل من يا، فهي هاهنا كما زعم الخليل . رحمه الله . آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها)،[7] أما الكوفيون وعلى رأسهم الفراء، فيرون أن الميم بقية من آمنا وكان الأصل (يا الله آمنا) فحذف وبقيت الميم المشددة.[8]

واشترط ابن معطي لمجيء (لكن) عاطفة أن تكون للاستدراك بعد الجحد.[9]

---

[1] الآية الأولى من سورة النساء

[2] أبي القاسم الزجاجي، 1999، ص320/ 321.

[1]يحي بن معطي، 1972، ص 32 ..

[4] المحصول ورقة 148 أمخطوط.

[5] الفصول ورقة 33ب مخطوط.

[6]المحصول، ورقة 150 أ مخطوط.

[7] الكتاب لسيبويه 196/2.

[8] ابن خروف الاشبيلي، 1417هـ، ص197. .

[9]يحي بن معطي، 1972، ص 35.

قال ابن إياز: (وقوله: (ولكن للاستدراك بعد الجحد) هذا مذهب البصري، كقولك ما قام زيد لكن عمرو، وإنما اشترط فيها ذلك، لأن معناها الاستدراك، فلا بد من مخالفة ما بعدها ما قبلها، وأجاز الكوفي العطف بها في الإيجاب، قياسا على: (بل).[1]

4 _ 1- رأيه في التنازع

مما يؤكد أيضا على بصرية ابن معطي نورد قوله في حديثه عن التنازع في عمل الفعل: (فمذهب البصريين في هذا الباب: أن يعطوا الظاهر للثاني والضمير للأول.... والكوفيون بعكسهم وهو أنهم يعطون الظاهر للأول والمضمر للثاني فيقولون: ضربني وضربت زيدا، ولو كان على ما قالوا لوجب الضمير في الثاني)،[2] حيث يتضح تماما من هذا القول تبني ابن معطي لرأي البصريين ومخالفته للكوفيين بدليل قوله: (ولو كان على ما قالوا ....).

5 _ 1- اختياره للمصطلحات البصرية

منها أيضا في اختيار المصطلح ما نجد لدى ابن معطي من إيثار لمصطلحات البصريين، مثل استعماله مصطلح (الجر) الذي يسميه الكوفيون الخفض، واستعماله التمييز الذي يسميه الكوفيون التفسير، والبدل الذي يسميه الكوفيون بالترجمة، والظرف الذي يسميه الكوفيون الصفة أو المحل، وحروف الجر التي يسمونها بالإضافة، والممنوع من الصرف الذي يسمونه بالمجري وغير المجري، ثم واو المعية التي يسمونها بواو الصرف،[3] إلى غير ذلك من تفضيل للمصطلحات البصرية.

2 – موافقة ابن معطي للمذهب الكوفي

2-1 غير أن ابن معطي لم يكن جامدا على المذهب البصري جمودا أعمى بل ربما عدل عنه إلى الآراء الكوفية عن قصد وإرادة، وهذا ما يدل على أن ابن معطي يمتلك شخصيته نحوية مستقلة يوافق بها تارة ويخالف أخرى، بل ربما جاء برأي لم يسبق إليه، ومن الأمثلة على اختياره لمصطلحات الكوفيين ما يلي:

تسمية حروف النفي بحروف الجحد وهو استعمال كوفي للنفي،[4] ومثل تسميته الصفة بالنعت،[5] والتفسير بدلا من التمييز، وكذلك قولهم: الفعل الذي لم يسم فاعله إشارة إلى المبني للمجهول،[1] أما اختياره لآرائهم فمن الأمثلة عليه:

---

[1] المحصول ورقة 192 أ، مخطوط

[2] يحي بن معطي، 1977، ص 228/229/

[3] محمد طنطاوي، 1995، ص 130.

[4] شوقي ضيف، 1999م، ص: 166 .167، و333.

[5] شوقي ضيف، 1999م، 145/2.

قوله بأن العلة المانعة من صرف نحو: سكران، هي الوصف مع الألف والنون، حيث قال في إعراب الاسم المتمكن: (يمنع الوصف مع الألف والنون من الصرف نحو: سكران، وكل بناء على فعلان يكون مؤنثه فعلى).[2]

وقد ذكر ابن إياز أن العلة المانعة من الصرف هنا هي المشابهة عند البصريين، قال: وأما الكوفيون فإنهم يذهبون إلى أن العلة هي الوصف والألف والنون وقد وافقهم المصنف في ذلك، وهو غريب، وليس سهوا منه، بل الظاهر أنه اتبع الجزولي في ذلك).[3]

2-2- قوله بإضافة كذا إلى المفرد

يوافق ابن معطي الكوفيين موافقة أوضح عندما أجاز إضافة كذا إلى المفرد كأن يقال: (كذا درهم) بالإضافة، قال: (فإذا قال: كذا درهم، فتفسيره بعدد يضاف إلى المفرد، وهو المائة والألف).[4]

ويعلق ابن إياز على هذا الرأي بالقول: (هذا ظاهر، وكلام المصنف جار على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه، نعم ذكر الغزالي في الوسيط ما يخالفه، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة: وهو أنه إذا قال: له علي كذا، فكأنه قال: له علي شيء، فيقبل منه تفسيره بكل ما يطلق عليه ذلك، وإذا قال: كذا كذا، فهو تكرار، وإذا قال: كذا وكذا، فهو كقوله: شيء وشيء، فقد جمع بين مبهمين، وإذا قال كذا درهمٍ، يلزمه درهم واحد، وكذلك إذا كرر فقال: كذا كذا درهمٍ، وإذا عطف ففيه قولان: أحدهما أنه يلزمه درهم واحد، وكأنه بين المبهمين بشيء واحد، والآخر أنه يلزمه درهمان، لأنه فسر أحدهما وأغنى عن تفسير الآخر، وقال بعضهم: إذا قال: كذا وكذا درهما، بالنصب لزمه درهمان، وبالرفع درهم واحد. وفيه نظر)،[5] انتهى كلام ابن إياز.

وواضح جدا أن قول ابن معطي: (كذا درهمٍ) بالإضافة فيه متابعة صريحة للكوفيين، قال ابن هشام في المغني:< الثاني من مخالفة كذا لأي> أن تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة خلافا للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ، قياسا على العدد الصريح،[6] ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل:< له عندي كذا درهمٍ>

---

[1] شوقي ضيف، 1999م، ص 166 . 168

[2] ابن معطي،1977م، ص:158.

[3] ابن معطي، 1977م، ص80

[4] ابن معطي،1977، ص /108.

[5] المحصول ورقة 203 ب، مخطوط.

[6] محمد طنطاوي، 1995، ص 124.

مئةٌ، وبقوله: <كذا دراهمَ> ثلاثةٌ، وبقوله: < كذا كذا درهمًا> أحد عشر، وبقوله: < كذا درهمًا > عشرون، وبقوله: < كذا وكذا > درهمًا، أحد وعشرون، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصحيح).[1]

وقد ذكر السيوطي قول الكوفيين في هذه المسألة، ونص على أن ابن معطي سايرهم في القول به في كتابه الفصول.[2]

2-3- قوله في الياء من (هذي).

ومن هذه الموافقات أيضا ما ذكره محمود الطناحي في تحقيقه للفصول،[3] من أن ابن معطي تابع الكوفيين في جعله (الياء في هذي) من علامة التأنيث، ويضيف الطناحي أن ابن إياز علق على ذلك في شرحه، وقال: سبقه إلى هذا القول الزمخشريفي مفصله، ويعلق بأن الأمر ليس على ما ظن ابن معطي والزمخشري، فالتأنيث معلوم من الصيغة لكن ذلك يوافق مذهب الكوفيين، لأن اسم الإشارة عندهم (ذا) والألف زائدة للتكبير فتكون الياء كذلك في هذي زائدة.

4-2- قوله في إمالة هاء التأنيث بعد بعض الحروف

ومنها أيضا ما أورده ابن معطي نفسه في فصوله من أن هاء التأنيث تمال بعد عدة حروف ذكرها في الدرة بقوله:

والهاء للتأنيث قد أميـــــلت ... بعد حروف بعد قد أبينت

في ذَوْدِ كلبٍ نـهزِ شمسٌ جثتْ ... كخيفة وقفا وقد تبينت[4]

وقال صاحب مراتب النحويين ولم يحك إمالتها غير الكسائي زعيم المدرسة الكوفية وناشر أفكارها وصاحب الفضل في ذلك.[5]

قال ابن إياز: (قد شبهت هاء التأنيث بألفه، فأميلت الفتحة التي قبلها في الوقف، وذلك في قراءة الكسائي. وجمعها (يعني ابن معطي) في قوله: (في ذود كلب نهز شمس جثت) لكن زاد الهاء، ولم يحك إمالتها غير الكسائي، وليس ببعيد في القياس، ومثاله: نبيهه. انتهى كلام ابن إياز. ومن المعلوم أن الكسائي هو إمام المدرسة الكوفية.[6]

---

[1] جمال الدين ابن هشام، م1987م، ص 205/1، مبحث: كذا.

[2] جلال الدين السيوطي، 1985، 118/4.

[3] يحي بن معطي، 1977، ص 247.

[4] يحي بن معطي، بدون تاريخ، ص 22.

[5] أبو الطيب اللغوي، 1955م، ص 74.

[6] أبو الطيب اللغوي، 1955م، ص 74.

وفي إطار متابعات ابن معطي للكوفيين دائما نجده يجيز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر.[1] وقد أورد ذلك في الفصول حيث قال: (وأما ضرائر الأشعار، فنحو صرف ما لا ينصرف كقول العجاج:

أوالفًا مكةَ من ورقِ الحِمَى

فقد صرف أوالف الممنوعة من الصرف، لأنها جاءت على صيغة منتهى الجموع وهو بهذا يميل إلى الكوفيين، إذ يرون أنه يجوز لضرورة الشعر صرف الممنوع من الصرف،[2] وقد ذكر هذا صاحب المدارس النحوية،[3] وذكر الطناحي أنه رآه عند سيبويه أيضا.[4]

3 – اختيار ابن معطي للمدرسة البغدادية

3-1 لا تعني موافقات ابن معطي للكوفيين أبدا أنه تكوَّف أو ساير الكوفيين في كل شيء ، فمخالفاته لهم كثيرة ونقاشه لهم أكثر، ونفس الشيء مع المدرسة البغدادية التي قامت بمزج النحو البصري بالنحو الكوفي، ثم باتت تمارس الانتخاب بين النحوين ، مؤثرة في الغالب النحوي البصري ومرجحة آراءه ومواقفه، وقد تابع ابن معطي بعض الآراء التي انفردت بها المدرسة البغدادية ومن هذه المتابعات:

2- 3 – قوله في خبر ليس عليها

تقديم خبر ليس عليها، حيث اختلف النحاة في هذا الأمر، فالذين منعوا التقديم احتجوا بأن ليس فعل غير متصرف في نفسه فينبغي ألا يتصرف في عمله. ومن الذين منعوا التقديم، الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج، وأما الذين أباحوه، فقالوا بجواز التقديم مثل: قائما ليس زيدٌ، ومنهم أبو علي الفارسي وابن برهان وغيرهم. وقد احتجوا بقوله تعالى: (ألا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم)،[5] صدق الله العظيم، وإلى رأي هؤلاء ذهب ابن معطي فقال في الدرة:

والسبعةَ الأولى تقدم الخبر فيها عليها وعلى اسمها اشتهر

واحتج بالآية السابقة نفسها.[6]

---

[1] ابن معطي، 1977م، ص/263.

[2] ابن الأنباري، 1961م، 493/2.

[3] شوقي ضيف، 1999م، ص: 281.

[4] ابن معطي، 1977، ص 160.

[5] سورة هود الآية رقم 28.

[6] عبد العزيز بن جمعة الموصلي، 1985م،64/1

3- 3 – قوله في جملة المبتدأ

قسم ابن معطي جملة خبر المبتدأ إلى أربعة أقسام: مبتدأ وخبر، فعل وفاعل، شرط وجزاء، ظرف أو جار ومجرور، وفاقا لرأي الزمخشري، إذ يقول: (وجملة الخبر على أربعة أضرب اسمية وفعلية وشرطية وظرفية)،[1] ووفاقا كذلك لأبي علي الفارسي،[2] وكليهما من رواد المدرسة البغدادية.

4 – اختيارات ابن معطي النحوية الخاصة

4-1 – لكن مواقف ابن معطي التي انفرد بها ربما تكون أكثر، وكأن الرجل يحب أن يختط لنفسه منهجا نحويا خاصا يوافق فيه إن اقتنع ويخالف إن لم يقتنع؛ لذا وجدناه ينفرد ببعض الآراء النحوية التي لم يقل بها غيره ، ويختار آراء أخرى متابعا بعض علماء العربية، ولا شك أن من يطلع على آراء ابن معطي واختياراته النحوية يدرك أنه يقف على أرضية صلبة من المعرفة بأصول اللغة العربية وفروعها، وخاصة النحو الأمر الذي جعله يشق طريقه بين جحافل النحاة بثقة واطمئنان، فنراه في ألفيته وفصوله يورد آراء نحوية لم يسبق إليها نمثل لها بما يلي:

بهذا ندرك أن ابن معطي مزج في تصانيفه النحوية ومنظوماته بين التمذهب النحوي واستقلالية الرأي، فبينا نراه يتبنى تارة بعض الآراء المدرسية بقوة، نجده تارات أخرى يستقل برأيه ويحاجج كبار النحويين بندية وثقة مطلقة في الرأي والحجة.

ثانيا: ابن مالك بين التمذهب النحوي والشخصية النحوية المستقلة

1— المتتبع لآراء ابن مالك النحوية واختياراته في مصنفاته وكتبه يدرك أنه يميل في الأغلب إلى المذهب البصري، وإن خرج عليه في بعض الأحيان مبينا المذهب الكوفي أو مختارا رأيا جديدا فذلك قليل مقارنة مع مواقفاته للبصريين وسلوكه مسالكهم، وفي خلاصته التي هي إحدى مدونتينا في هذا العمل نلاحظ أن أغلب ما نقله ابن مالك فيها إنما هو على مذهب البصريين أصحاب القياس المُنضبط، فكثيراً ما يقف في هذه المنظومة مع مذهب الجمهور، مبتعدا غاية البعد عن هجران مذهب (الكتاب)، وظاهر كلام سيبويه، ومن أعاد النظر في الألفية متمعنا، سيدرك أن المسكوت عن ذكره من مذهب الكوفيين في الألفية مسكوت عنه في الحقيقة، وهذا خلاف لمسلك ابن مالك الذي سار عليه في باقي تصانيفه، [3]حيث كان في تلك المُصنَّفات مُتَصدِّياً للاجتهاد،

---

[1] الزمخشري، بدون تاريخ، ص 24.

[2] عبد العزيز بن جمعة الموصلي، 1985م، 66/1.

[3] نستثني من هذه التصانيف منظومته (الكافية الشافية)، التي نثرها في كتابه: (الفوائد المحوية في المقاصد النحوية)، فقد كانت اختياراته في هذين المُصنَّفين متوافقة في الغالب لما اختاره في الألفية. انظر: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي،2007م، ج9، ص484.

معلناً بمخالفة من لم ينهض دليله عنده، لا يحاشى في ذلك من النحاة من أحد ، شأنه في ذلك شأن أهل الاجتهاد المطلق، وله في مخالفة الجمهور مسائل مشهورة.[1]

1-1- انسياق ابن مالك للمذهب البصري

بَدَهِي جدا أن ينساق ابن مالك في منظومته التعليمية هذه وراء مذهب البصريين؛ ذلك أن البصريين على عكس ما ذهب إليه الكوفيون اشترطوا في الشواهد التي يستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تُمثِّل اللهجة الفصحى، وبحيث يُمكِن أن تُستَنتج منها القاعدة المُطَّردة، وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطاً دقيقاً، فأصبحت علماً واضح المعالم بَيِّن الحدود والفصول، وجعلهم ذلك يرفضون ما شذَّ عن قواعدهم ومقاييسهم لسبب طبيعي، وهو ما يتوجب لقواعد العلوم من اطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المُندَرِجة فيها، ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السبب وراء سيطرة نحو المدرسة البصرية على ألفية ابن مالك.[2]

2- 1 شخصية ابن مالك النحوية واختياراته

وهذا الاتِّبَاع من ابن مالك لنحو البصريين لا يُخوِّلنا لأن نَطْمِس شخصيته العلمية، ولا أن نتجاهل آراءه الخاصة التي تظهر في ثنايا ألفيته بين الفينة والأخرى، ومن ذلك قوله في باب: (النكرة والمعرفة):[3]

وَصِلْ أو افْصِلْ هاءَ سَلْنِيه وما ... أشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

كَـــــــذَاكَ خِلْتَنِيهِ واتَّصَالا ... أخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا

وفي باب: (النائب عن الفاعل)، نجد ابن مالك يُوضِّح رأيه في هذه المسألة، فيقول:[4]

وبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِي ... مِنْ بابِ كَسا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

في باب ظَنَّ وأرى المَنْعُ اشْتَهَر ... ولا أرَى مَنْعاً إذا القَصْدُ ظَهَرْ

ومثل هذه الآراء الخاصة التي تتناثر في تضاعيف الأبواب والفصول، لا تنفي عن الألفية صبغة النحو البصري الذي يظهر ظهوراً بائناً في معظم المسائل والقضايا.

ولقد قاد ابن مالك أتباع النحو البصري في ألفيته ودعاهم إلى الإحجام عن ذكر المسائل الخلافية بين المذاهب النحوية المتعددة، تلك المسائل التي لا ينبني على الخلاف فيها حُكم لفظي،

---

[1]. إبراهيم بن موسى الشاطبي،2007م، ج2، ص107/ ج8، ص43، 67.

[2]. شوقي ضيف، 1999م، ص 159 – 165.

[3]. محمد بن مالك، 2006، ص 13.

[4]. محمد بن مالك، 2006، ص 26.

فكأنه رأى أن نقل مثل هذا الخلاف هنا ضرب من الشطط، فتركه؛ لكون الكلام في استقصاء الأدلة والفصل بين الخصوم فيها مجال واسع لا يليق بهذه الخُلاصة المُختصرة، ومن ذلك قوله في باب: (الابتداء):[1]

وَرَفعوا مُبتدَأ بالابْتِدا كَذاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبتدَا

فلَم يَنُص ابن مالك على مسألة الخلاف في عامل المبتدأ والخبر، مع أنها من مسائل الخلاف المشهورة بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، وسبب ذلك الإحجام مرده إلى أن هذه القضية الخلافية لا ثمرة لها في النحو، وهي طويلة، والخلاف فيها يرجع إلى تحقيق اصطلاحي، لا تبْني عليه في التفريع فائدة، ولا يَترتَّبُ عليه في العربية حُكْم، إلا حُسْنُ ترتيب الحِكمة في الصناعة، ورَبْط الاصطلاح، فالأَوْلى في هذه المسألة وفي أمثالها تَرك الاشتغال بالرد والترجيح؛ لهذا فقد ضرب ابن مالك عن ذكر الحجج فيها واستيعابها صفحاً.[2]

وإذا اتصل الخلاف بين المذاهب النحوية بِحُكم لفظي، فإن ابن مالك في غالب أحيانه يأتي بمثل هذا الخلاف في مساق التخيير، ومثال ذلك قوله في باب (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما:[3]

ويُذكر المَخْصوصُ بَعْدُ مُبتَدا أو خَبَرَ اسمٍ ليس يَبدو أَبَدا

فقد ذكر هنا إعرابين لـ(المخصوص) بالمدح والذم ساقهما مساق التخيير، أحدهما: أن يكون مبتدأ، ولم يُعيِّن له خبراً، وواضح أن يكون الجملة المتقدِّمة؛ إذ بها تَمام الفائدة، والثاني: أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف لازم الحذف،[4] ومثل ذلك أيضاً قوله في باب(الابتداء):[5]

وَأَخْبَروا بِظَرفٍ أو بِحرف جَر نَاوِين مَعْنَى كائِنٍ أو اسْتَقَر

وكذلك قوله في باب: (المُعرَّف بأداة التعريف): [6]

أل حرف تعريف أو اللامُ فَقَط فَنَمَط عَرَفْتَ قُلْ فيه النَّمَطْ

فقد خيَّر هاهنا بين أمرين في تعيين الحرف المُعَرِّف، أحدهما: أن يكون (أل) بكمالها، كما تدل (قد) على معنى التوقُّع و(لم) على النَّفي، وما أشبه ذلك، وهذا مذهب الخليل وسيبويه،

---

[1] محمد بن مالك، 2006، ص17.

[2] إبراهيم بن موسى الشاطبي، 2007م، ج1، ص615/ ج2، ص546/ ج3، ص61، ص706/ ج6، ص49/ ج7، ص230.

[3] محمد بن مالك، 2006، ص 43.

[4] إبراهيم بن موسى الشاطبي،2007م، ج4، ص529، 535، 536.

[5] محمد بن مالك، 2006، ص17.

[6] محمد بن مالك، 2006، ص16.

والثاني: أن يكون حرف التعريف اللام وحدها دون الهمزة، وهذا مذهب الجمهور، وهما وجهان مسوقان مساق التخيير في اعتقاد أحدهما، وكأنه خَيَّر بين القولين المنقولين عن النَّحويين.[1]

2-1 اتباع ابن مالك للمذهب البصري

مال ابن مالك كثيرا لاختيار مذاهب البصريين، ومن هذه الاختيارات ما ذهب إليه سيبويه من أن نون الرفع مع المضارع المجموع هي المحذوفة في مثل: {تَأْمُرُونِّي}[2] وكذلك ما ذهب إليه سيبويه من أن الفعل عسى في قولك:" عسيت أن تفعل" مضمن معنى قاربت، وبذلك يكون محل "أن تفعل" النصب على المفعولية[3]. وكان يرى رأي يونس في أن إما الثانية في مثل: "قام إما زيد وإما عمرو" غير عاطفة، إنما العاطف الواو السابقة لها،[4] وكذلك في أن "الذي" قد تأتي حرفا مصدريا مثل {وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} أي: كخوضهم،[5] وكان يذهب مذهب المبرد في أنه يجوز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدم عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا مثل:" إن محمدًا لبك واثق" وجوزا معا:" إن محمدا لبك لواثق" بدخول اللام على الخبر ومعموله جميعا، وكذلك اختار رأي المبرد في أن إذا الفجائية ظرف مكان،[6] وأكثر من اختيار آراء الأخفش، من ذلك مسألتان في باب كان وأخواتها، أما أولاهما فدخول الواو على أخبارها إذا كانت جملة تشبيها لها بالجملة الحالية، مستدلين بقول بعض الشعراء:

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا ... وأكثر ما يعطونه النظر الشزر

وذهب الجمهور إلى أن "أصبحوا" في البيت تامة والجملة حالية. وأما المسألة الثانية فدخول الواو على خبر ليس وكان المنفية إذا كان جملة وتاليا لإلا، كقول أحد الشعراء:

ليس شيء إلا وفيه إذا ما... قابلته عين البصير اعتبار

وقول آخر:

ما كان من بشر إلا وميتته ... محتومة لكنِ الآجالُ تختلف

---

[1] الحسين بن قاسم المرادي 1992م، ص 192. انظر: إبراهيم بن موسى الشاطبي، 2007م، ج1، ص 549، 550.

[2] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص685، وانظر في اجتماع نون الوقاية مع نون الإناث: جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ، 1/ 65.

[3] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص25 وما بعدها.

[4] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص 62

[5] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ، 1/ 83، والمغني ص602 وما بعدها.

[6] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص92.

وأنكر ذلك الجمهور ذاهبين إلى أن الخبر حذف ضرورة أو أن الواو زائدة،[1] وكان يأخذ برأي الأخفش في أن "من" الجارة تأتي زائدة مطلقا، وخرج عليها قوله جل شأنه: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}،[2] وأخذ برأيه في أن اسم عسى أخت كاد قد يأتي بصورة المنصوب المتصل مثل: عساني وعساك وعساه وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع الذي حل محله[3] وأيضا أخذ برأيه في أن الحال لا تجيء من المضاف إليه إلا إذا كان جزءا من المضاف أو مثل جزئه على شاكلة قوله تعالى: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا}، وقوله: {وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} لأنه لو استُغني عن المضاف وقيل: ونزعنا ما فيهم إخوانا، واتبع إبراهيم حنيفا لاضطرب السياق والكلام[4] ومر بنا في غير هذا الموضع أن الكوفيين تابعوا الأخفش في مسائل كثيرة، ونرى ابن مالك يتابعهم في الأخذ برأيه في غير مسألة، من ذلك حذف الموصول الاسمي، كقول حسان:

أَمَنْ يهجو رسول الله منكم... ويمدحه وينصره سواء

على تقدير: ومن يمدحه[5]. ومن ذلك جواز منع الاسم من الصرف

في ضرورة الشعر،[6] وجواز إقامة غير المفعول به من الظرف والجار والمجرور والمصدر نائب فاعل مع وجوده كما جاء في قراءة أبي جعفر: "لِيُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون"،[7] ومجيء إذ الظرفية مفعولا به مثل: {وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا} وبدلا منه مثل: {وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ} والجمهور لا يثبتون ذلك.[8] ومجيء أو العاطفة بمعنى الواو أي: لمطلق الجمع مثل: "لنفسي تُقَاها أو عليها فُجُورها" أي: وعليها، ومثل قول جرير في عبد الملك بن مروان:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

وقال ابن مالك: من أحسن شواهده الحديث: "اسكنْ حراءُ، فما عليك إلا نبي أو صدِّيق أو شهيد".[9]

---

[1] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ، 1/ 116.

[2] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص361

[3] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ1/ 132.

[4] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ 1/ 240

[5] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص692.

[6] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ 1/ 37.

[7] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ1/ 162

[8] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ/ 204.

[9] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ،2/ 134.

1-4 اختيار ابن مالك للمذهب الكوفي

في كثير من المسائل التي ينفرد بها الكوفيون نرى ابن مالك يختار رأيهم، من ذلك ما ذهبوا إليه من أن مذ ومنذ، إذا وليهما اسم مرفوع مثل:" ما رأيته مذ أو منذ شهران"، ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل: مذ كان شهران، وكان المبرد وابن السراج والفارسي يذهبون إلى أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر، وذهب الأخفش والزجاج والزجاجي إلى أنهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما،[1] ومن ذلك اختياره رأيهم في جواز أن يوضع المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر مثل قول امرئ القيس:" بها العينان تنهلّ" أي: تنهلان، وقولهم:" لبيك" أي: تلبية مكررة, وقولهم:" شابت مفارقه" وليس للشخص سوى مفرق واحد، ومثل: عظيم المناكب وغليظ الحواجب والوجنات،[2] واختار رأيهم في أنه إذا وقع بعد الجار والمجرور مرفوع وتقدمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال كان فاعلا للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل المقدر باستقرار في مثل:" ما في الدار أحد".[3] ومما أخذ برأيهم فيه دخول الفاء على الخبر إذا كان أمرا مثل: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} وأوّل ذلك جمهور البصريين مع حذف الخبر،[4] والتقدير: مما يتلى عليكم أي حكم ذلك. واختار رأيهم في أن إياه في مثل: رأيته إياه توكيد لا بدل.[5] وأن "هب" من أخوات ظن،[6] وأن عسى فعل ناقص في مثل:" عسى محمد أن يقوم" وجملة أن يقوم بدل اشتمال سد مسد الجزأين كما في: {أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا}[7] وأنه يجوز بناء الظروف المبهمة مثل حين وزمن ومدة ووقت إذا أضيفت إلى الجمل الاسمية لمجيء ذلك كثيرا في الشعر مثل: كريم على حين الكرام قليل.[8]

كما يجوز نصب المضارع مع فاء السببية في جواب الرجاء بدليل ورود ذلك في القرآن الكريم مثل: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى}، ومثل: {لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ

---

[1] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ، / 50.

[2] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص494.

[3] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص373.

[4] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ، 1/ 109.

[5] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص508.

[6] جلال الدين السيوطي بدون تاريخ، 1/ 149.

[7] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص163.

[8] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ، 1/ 218.

السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ} في قراءة من نصب فيهما،[1] وكان يتابع الكسائي ومن أخذ برأيه من البصريين أمثال المازني والمبرد في جواز تقديم التمييز على عامله لوروده في قول بعض الشعراء:

وما كاد نفسًا بالفراق تطيب

غير أنه اشترط أن يكون الفعل متصرفا، فلا يقال في التعجب: "ما رجلا أحسن زيدا" واستضاء برأيه في أن الفاعل محذوف مع الفعل الأول في صورة التنازع: كلمني وكلمت زيدا، فذهب إلى أن المرفوع محذوف مع أفعال الاستثناء" ليس ولا يكون وما خلا" وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير من تقدم في مثل:" قام القوم ليس زيدا".[2] وكان يذهب مذهب الفراء في أن "دام" أخت كان لا تتصرف،[3] وأن لو مصدرية في مثل: {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ} ومثل: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}.[4]

1-5 اختيار ابن مالك لآراء البغداديين

اختار آراء البغداديين في كثير من المسائل، من ذلك رأي الزجاجي في أنسوى" مثل غير في المعنى والتصرف فتكون فاعلا في مثل: جاءني سواك، ومفعولا في مثل: رأيت سواك، وبدلا أو منصوبة على الاستثناء في مثل: ما جاءني أحد سواك، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب.[5] وذهب مذهب الفارسي في أن "غير الاستثنائية" في مثل: قام القوم غير زيد منصوبة على الحالية،[6] وأن ما تأتي زمانية كما في قوله عز شأنه: {فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ} أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[7] وأن من معاني الباء الجارة التبعيض مثل: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ}.[8] وكان يأخذ برأي ابن جني في أنه لا سبب لبناء الاسم سوى شبهه بالحرف.[9] أن "إلا" قد تأتي زائدة، وحمل عليه قول أحد الشعراء:

أرى الدهر إلا مَنْجَنُونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا.[10]

---

[1] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ، 2/ 12.

[2] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م ص654.

[3] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ، 1/ 114.

[4] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص294.

[5] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص151.

[6] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص171.

[7] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص335.

[8] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص111.

[9] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ، 1/ 16.

[10] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص76، والمنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه.

واختار رأيه في أن الجملة قد تبدل من المفرد، وخرج عليه قوله تعالى: {مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ... الآية} قائلا: {إِنَّ رَبَّكَ} وما بعدها بدل من {مَا} وصلتها.[1]

وكان أحيانا يأخذ برأي أسلافه من الأندلسيين، من ذلك أخذه برأي ابن السيد في منع أن يكون عطف البيان تابعا لمضمر،[2] وبرأي ابن الطراوة في أن هذا العطف لا يكون بلفظ الأول، وتخريج مثل: "وترى كل أمة جَاثِيَةً كُلَّ أمة تُدْعَى إلى كتابها" على البدلية.[3]وكان يرى رأي الشلوبين ومن سبقه مثل الرماني في أن خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان كونا عاما كالوجود والحصول وجب حذفه مثل: "لولا علي لسافرت"، أما إذا كان كونا مقيدا مثل السفر ونحوه وجب ذكره كقولك: "لولا علي مسافر لزرتك". وكان يذهب مذهبابن عصفور فيأن {عُيُونًا} في مثل: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} تمييز لا حال كما ذهب الشلوبين، وفي أن {كَأَيِّنْ} كما تأتي للتكثير في مثل: {وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّو كَثِيرٌ} تأتي للاستفهام كما جاء في قول أبيّ بن كعب لعبد الله بن مسعود: "كأيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثا وسبعين".

وختاما لهذه السانحة يمكننا أن نسجل ملاحظة مؤداها: أن كلا من ابن معطي وابن مالك قد اختط لنفسه منهجا نحويا يوافق فيه تارة أو يخالف هذه المدرسة أو تلك، وقد يخالف كل منهما مختلف المدارس النحوية سالكا مسلكا نحويا لم يسبق إليه، ليأتي بعده منيسايره عليه من النحاة المعاصرين له أو المتأخرين عليه، كما يمكننا أن نسجل ملاحظة ثانية مفادها: أن كلا النحويين ترك مادة نحوية غزيرة وجد فيها الشراح ودارسو النحو ضالتهم فأشبعوها بحثا وشرحا وتطريرا وتحميرا.

المصادر والمراجع

- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق :عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية – مصر، (د، ت).

– ابن معطي زين الدين أبو الحسن يحي الدرة الألفية، ضبطها وقدم لها: سليمان إبراهيم البليكمي، دار الفضيلة، (د، ت).

- المرادي، الحسن بن قاسم (ت:749هـ): الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

– ابن خروف الإشبيلي، شرح الجمل للزجاجي، تحقيق دكتورة/ سلوى عرب، مطابع جامعة أم القرى، 1419 هـ.

---

[1] جلال الدين السيوطي، بدون تاريخ، 2/ 128.

[2] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص636.

[3] عبد الله بن هشام الأنصاري،1991م، ص 302.

- الأنباري (كمال الدين)، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة التجارية الكبرى شارع محمد علي، 1961م
- الزجاجي أبو القاسم، مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة 1920 م . 1420 هـ.
- الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل للنشر والطباعة بيروت، بدون تاريخ.
- السيوطي جلال الدين الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق د. عبد العالم سالم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985م.
- الشاطبي (أبو إسحق إبراهيم بن موسى ـــ) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: مجموعة محققين الجزء الأول: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، السعودية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، 1428 هـ - 2007 م.
- ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، 1999م.
- اللغوي أبو الطيب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي/ تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل/ القاهرة، سنة 1955م.
- محمد طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، 1995.
- معطي (ابن ـــ زين الدين أبو الحسن يحي)، الفصول الخمسون، تحقيق محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي، 1977م.
- الموصلي (عبد العزيز بن جمعة ـــ) شرح ألفية ابن معطي، دراسة وتحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، (د، ت).
- هشام (ابن ـــ جمال الدين)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت سنة 1987م.